

الإصلاحات التعليمية الجديدة في أقسام المكتبات والمعلومات بالجزائر

ودورها في تحقيق المشاركة المجتمعية: " نظام ال LMD نموذجاً "

أ.د. عبد المالك بن السبتي

د. عتيقة لحواطي

أستاذ التعليم العالي / مدير معهد علم المكتبات والتوثيق
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة جامعة 2-
مدير مخبر مخبر الدراسات والبحث
حول الإعلام والتوثيق العلمي والتكنولوجي LERIST

أستاذة محاضرة "ب" بمعهد علم المكتبات والتوثيق
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة جامعة 2-
عضوة دائمة بمخبر الدراسات والبحث
حول الإعلام والتوثيق العلمي والتكنولوجي LERIST

مستخلص:

يعتبر التعليم والتدريب المستمر ضرورة حتمية في كل مجالات المعرفة، فهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها مختلف المؤسسات -وفي مقدمتها مؤسسات المعلومات- وتضعها نصب أعينها في سبيل أداء وظائفها على أكمل وجه، وفي "مؤسسة الجامعة" يعد التعليم الفعل البيداغوجي الذي يهدف لإكساب المتكون جملة من المعارف والمهارات ثم إعادة استثمارها من جديد في ناتج يرجع صداه إلى المجتمع ككل.

ولهذا سعت الجامعات في مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر إلى تغيير- أو بالأحرى إعادة هيكلة - مناهجها التعليمية والتكوينية لتتلاءم وأهدافها المرجوة في تقدم المجتمع وازدهاره حاملة في مضمونها برامج ومقررات بطرق ووسائل متعددة ومتطورة، وعلى رأس هذه الإصلاحات جاء تبني نظام ال LMD في المنظومة التعليمية الجزائرية سعياً منها إلى تحسين مستوى التعليم والتدريب وتحقيق مردودية تعود على الطالب، الجامعة والمجتمع عامة بما هو أفضل، على اعتباره نظاماً يقوم على التفتح على سوق العمل ودراسة احتياجاته ثم تكوين وتخريج دفعات تتناسب بالضبط مع تلك الاحتياجات المدروسة .

فنظام ال LMD يعد أحد أهم ركائز التغيير التي مست الجامعات الجزائرية بشكل عام وأقسام علوم المكتبات والمعلومات على وجه الخصوص، من خلال الإصلاحات الجذرية التي جاء بها في محاولة لتجاوز عقبات خلفتها الأنظمة الكلاسيكية القديمة، كونه يسعى إلى تحسين نوعية التعليم وإرساء مسالك تكوينية مرنة ذات مناهج مستحدثة و فعالة من أجل تفعيل الناتج العلمي والتفتح على المحيط المجتمعي عبر تكوين طالب جامعي قادر على مواجهة المتطلبات الملحة والمتغيرة للمجتمع بغية تفادي التلاشي أمام المستجدات والتكنولوجيات التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بسوق العمل.

وعلى هذا الأساس سوف تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم الإصلاحات والتعديلات التي جاء بها نظام LMD بما فيها ما يتعلق بالمناهج التعليمية بأقسام المكتبات والمعلومات بالجزائر، ودوره في تحقيق المشاركة المجتمعية، وكذا أهم الرؤى المستقبلية التي تتطلع الجامعة عموماً لتحقيقها عبر هذا النظام.

الكلمات المفتاحية:

أقسام المكتبات والمعلومات، نظام LMD، البرامج التعليمية، المشاركة المجتمعية، سوق العمل، الجزائر.

1- مقدمة منهجية:

يعد التعليم العالي أحد ركائز ومتطلبات التنمية التقنية المعاصرة في وطننا العربي، لذا يتعين على المسؤولين عن دراسات المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية فهم احتياجات سوق المعلومات الحالية واستشراف التطورات في مراجعة المناهج المقررة وكفاءة المدرسين وطرق التدريس وتكيفها مع هذه التحولات لإعداد خريجين يمتلكون المعرفة المتخصصة المطلوبة التي يحتاج إليها سوق العمل، والتي تمكنهم من العمل في مؤسسات المعلومات المختلفة كونه متخصصاً يمتلك المهارات والكفايات التي تمكنه من إدارة عمله بقدرة تفي الحاضر والمستقبل، وليس موظفاً أو عاملاً يؤدي الأعمال التقليدية الروتينية في هذه المؤسسات (جرجيس وعبد الله، 2013، 767).

ولذلك فإنه على أقسام المكتبات والمعلومات أن ترصد احتياجات سوق العمل ومدى تلبية خبرات ومؤهلات الخريجين لها حيث سيعود ذلك بالنفع للمتخرج نفسه كون حاجاته من الخبرات قد تم تغطيتها أثناء الدراسة وبالتالي يكون قد تجاوز العقبات الكبيرة في التطبيق العملي، ولن يواجه صعوبات عند التحاقه بالعمل، وهناك دراسات اشارت بالفعل إلى أنها قد أفادت المجتمع من حيث إفادتها من نتائجها في البيئة التي تمت بها لما كان لنتائجها من أثر في تطوير المقررات الدراسية (بوعزة ونعيمة، 2001).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، إذ يعد التعليم الجامعي من أهم القطاعات الرائدة التي تساهم في التنمية الشاملة والمستدامة لأي بلد ما، كونه يعمل على تخريج كفاءات قادرة على ولوج سوق العمل وتحقيق المشاركة في المجتمع عبر تطبيق المهارات النظرية والتطبيقية التي تم تلقيها طوال سنوات التعليم والتكوين.... وفي مجال علوم المكتبات والمعلومات يبدو الأمر أكثر وضوحا على اعتبار أنها تعد ملتقى للعلوم وتصب فيها مختلف المعارف الإنسانية من جهة، ومن جهة أخرى تتعرض باستمرار للعديد من التحديات والتي على رأسها تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى زيادة احتياجات المتعلمين وتعقدتها باستمرار، ما جعل التحديث في برامج التعليم ضرورة ملحة وحتمية.

وهنا تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال محاولة معرفة أهم الإصلاحات التي عرفت علوم المكتبات والمعلومات بالجزائر بشكل عام مع التركيز على أهم إصلاح لحد اليوم والمتمثل في إدخال نظام ال ل م د الذي غير كثيرا من طرق التعليم والتدريس وكذا التقييم بأقسام المكتبات والمعلومات بالجزائر.

إشكالية الدراسة:

لابد لكل بحث أن يبني على إشكالية واضحة، أي أن موضوع الدراسة لابد أن يخضع لتساؤل منهجي حول مسلماته، فالبحث دون إشكالية لن يكون سوى سلسلة من التأكيدات القاطعة أو المعلومات المكدسة بحسب الصدفة (جيدر، 2004، 38)، فالإشكالية هي كل ما يجذب اهتمام الباحث ليدفعه لتقصي حقيقة لمعرفة ما

يجهله أو لتقديم ما يعرفه الآخرون (غربي، 2006، 22)، هذا ما دفعنا إلى عرض إشكالية بحثنا، من أجل تقديمها في تسلسل منطقي يحدد مختلف الأفكار والتوجهات من أجل أن تكون أداة لفهم فحوى هذا الموضوع وحقيقة ما نبحت عنه:

إذ يعتبر التعليم العالي من أبرز القطاعات الرائدة في بلد ما كونه يعمل على تكوين النخبة وتقديمها للمجتمع، كما يعد التأهيل الأكاديمي من أهم مميزات المؤسسات الأكاديمية من خلال تقديم التخصص في شكل مناهج ومقررات تتلاءم مع احتياجات المجتمع، وعلوم المكتبات والمعلومات كانت ولا تزال من التخصصات التي تعرف تغيرا مستمرا في مواكبة التطورات الحاصلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تبقى دوما في مقدمة التخصصات التي تسعى لخدمة منتسبيها بشكل يلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم.

ولما كان التغيير سمة العصر الثابتة فقد كان لزاما على أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجزائر إجراء العديد من الإصلاحات التي تواكب تطورات العصر من جهة واحتياجات رواد هذه الأقسام من جهة ثانية عبر تعديل المناهج والبرامج واستحداث هياكل تكوينية جديدة تساهم في تفعيل التخصص والسير به قدما نحو الأمام، وقد كان على رأس هذه الإصلاحات إدخال نظام ل م د ضمن منظومة التعليم بهدف تحسين نوعية التعليم وكفاءته.

ولذلك فالإشكال المطروح هو: ما هي أهم الإصلاحات التعليمية التي عرفتھا المنظومة التعليمية في مجال علوم المكتبات والمعلومات بالجزائر؟ وكيف تساهم هذه الإصلاحات وعلى رأسها نظام ال ل م د في تحقيق المشاركة المجتمعية؟

التساؤلات الفرعية:

من أجل توضيح الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم بأقسام المكتبات والمعلومات؟
- 2- ما هو نظام ال ل م د؟ وماهي أهم الإصلاحات التي جاء بها؟
- 3- كيف يساهم نظام ال ل م د في تحقيق المشاركة المجتمعية.

أهداف الدراسة:

إن البحث العلمي يهدف بصفة عامة إلى: حل مشكلة أو تحقيق فرضية أو تكذيب أخرى وكذا من أجل زيادة الحالة المعرفية للشخص القائم بعملية البحث العلمي، وعليه فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- التعرف على أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم بالجزائر في مجال المكتبات والمعلومات.

2- إلقاء الضوء على أحد أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم بالجزائر والمتمثلة في نظام ال ل م د.

3- معرفة مدى مساهمة نظام ال ل م د بأقسام المكتبات والمعلومات في تحقيق المشاركة المجتمعية.

4- تقديم مقترحات يمكن أن تساهم في تفعيل التعليم الجامعي على ضوء المتغيرات الحاصلة وفي ظل التكنولوجيات المتجددة.

منهج الدراسة :

يعرف المنهج بأنه مجموعة القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أي أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة بهدف اكتشاف الحقيقة، أما المنهج العلمي فهو التنظيم الصحيح لجملة من الأفكار، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.

وتتبع هذه الدراسة **المنهج الوصفي** الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كما وكيفا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، ويعتمد هذا النوع من المناهج على الملاحظة بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات، باعتبار أنه يقوم أساسا على كل من الملاحظة، التفسير، المقارنة وكذلك التحليل.

2- مدخل مفاهيمي:

التعليم: هو عملية اكتساب المعلومات والمعارف والخبرات والمهارات عن طريق عملية التعلم التي يقوم بها المتعلم بنفسه أو عن طريق غيره (المعلم) ويتم كل ذلك بطرق ووسائل مختلفة بعضها مباشرة وأخرى غير مباشرة. وتتكون منظومة التعليم من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة. ويتطلب تنفيذ هذه المنظومة مجموعة من المتطلبات والمكونات الأساسية التي يجب أن تتكامل مع بعضها البعض لغرض إنجاح هذه المنظومة وعناصرها المختلفة (عبد المجيد، 2008).

علم المكتبات والمعلومات:

هو العلم الذي يهتم بدراسة دورة حياة المعلومات بدأ من مصدرها (المؤلف) مروراً بالقناة المستخدمة في نقلها (الوعاء) انتهاءً بمستقبلها (القارئ) فضلاً عن الأجهزة والأدوات المستخدمة في تخزينها ومعالجتها واسترجاعها، ويتألف علم المعلومات من جوانب نظرية وأخرى تطبيقية، وقد ظهرت بداية علم المكتبات كعلم ينتسب إلى العلوم الاجتماعية أو إلى الآداب، وركز في بداياته على الأساليب والإجراءات الإدارية وأساليب النظم الفنية التي تشمل الفهرسة والتصنيف. وذلك من أجل بناء المجموعات المكتبية وتنظيم المكتبات، ولكن مع مرور الوقت والتقدم العلمي والتكنولوجي وحاجة الناس إلى المعرفة وإلى تقديم خدمات مكتبية على أسس علمية أصبح علماً يرتبط بشتى أنواع المعرفة البشرية وبدأ يعمل على ضبطها وبنائها وتسهيل الحصول عليها باقل جهد ممكن (أمين، 2013، 689).

3- التكوين في علم المكتبات والمعلومات في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي أعطت قدراً من الاهتمام للموارد البشرية العاملة بمكتباتها، حيث أحدثت أقساماً لتخريج الكوادر المتخصصة بمستويات متعددة داخل ثلاث جامعات، وكان الهدف هو تدعيم المكتبات بالمختصين في المجال، حيث بدأ التكوين الأكاديمي في علوم المكتبات سنة 1975 بالجزائر العاصمة، كما أنشئت بعدها معاهد أخرى بقسنطينة سنة 1982، ثم في وهران سنة 1986، ليتوالى فتحها في مناطق أخرى في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

أما عن مستويات التكوين فقد كانت كالآتي:

- ليسانس.
- شهادة تقني سامي.
- دبلوم عالي في علم المكتبات.
- ماجستير.
- ما بعد التدرج المتخصص.
- دكتوراه.

بالنسبة لمحتوى البرامج فهناك نوعان أساسيان:

- التكوين النظري: ويعتمد على المحاضرات والدروس.
- التكوين العملي: ويعتمد على البحوث والتطبيقات العملية والتربصات الميدانية ومشروع التخرج المتمثل في المذكرة (غرارمي، 2006، 87).

4- إصلاح التعليم العالي:

تشهد الأيام الأخيرة، اتساعاً في الفجوة بين احتياجات الطلاب التعليمية-التربوية، وبين قدرات المعلمين المهنية، على مواكبة التغييرات الحضارية السريعة، حيث تزداد الحاجة إلى توظيف العديد من الوسائل والأساليب والاستراتيجيات التربوية الحديثة، للسعي نحو تطوير مهارات الطلاب على التفكير والبحث والنقد والإصغاء والانضباط، إلى الحد الأقصى الممكن، ومن أجل الوصول إلى المرحلة المرجوة فعلى المعلم تطوير مهاراته في كافة المجالات التربوية والاتجاهات المتعلقة بسبر أعماق الطلاب ومعرفة أرقى السبل للوصول إلى عقولهم وقلوبهم. ولعل المتأمل لصورة التعليم اليوم يجد أنها قد تغيرت عن عالم الأمس القريب تغيراً جذرياً، وستتغير على الدوام، ذلك لأن نظام التعليم المستقبلي لم يعد ينظر إليه على اعتبار الطالب مستودعاً للمعلومات كما كان في الماضي القريب " الأسلوب البنكي في التعليم "، وإنما أضحت التعليم أداة من أدوات الحركة والتغير، وإكساب المهارات والاتجاهات المختلفة التي تمكن الأفراد من النمو الحقيقي. وبما أن العالم يعيش ثورة علمية وتكنولوجية كبيرة، كان لها تأثيراً على جميع جوانب الحياة، فقد أصبح التعليم مطالباً بالبحث عن أساليب ونماذج تعليمية جديدة

لمواجهة العديد من التحديات على المستوى العالمي منها زيادة الطلب على التعليم مع نقص عدد المؤسسات التعليمية، وزيادة الكم المعلوماتي في جميع فروع المعرفة.

ولقد شهدت تقنيات التعليم تطورا كبيرا وانتشارا واسعا في السنوات السابقة في معظم دول العالم وأصبحت أدوات فعالة في نقل وإيصال المعلومات العلمية إلى المدرسين والطلبة في مختلف البلدان، حيث أصبحت هذه التقنيات من أهم التطورات في مجال الاتصالات وبالتالي أدت إلى تطوير الأساليب التعليمية الجامعية طبقا لهذه المستجدات، حيث وضعت العالم أمام ثورة جديدة في مجال التعليم وفتحت الأفاق الواسعة لأنواع جديدة من التعليم والتدريب في جميع المؤسسات التعليمية وخاصة في التعليم الجامعي والعالي.

ولقد ساهمت الاتجاهات الحديثة لتكنولوجيا التعليم في ظهور نظم جديدة ومتطورة للتعليم والتعلم والتي كان لها أكبر الأثر في إحداث تغييرات وتطورات ايجابية على الطريقة التي يتعلم بها الطلبة وطرائق وأساليب توصيل المعلومات العلمية إليهم وكذلك على محتوى وشكل المناهج الدراسية المقررة بما يتناسب مع هذه الاتجاهات (عبد المجيد، 2008).

5- الإصلاحات التعليمية في مجال علوم المكتبات والمعلومات بالجزائر:

تجدر الإشارة إلى أن تدريس علوم المكتبات والمعلومات من العلوم التي تواجه تحديات كبيرة تستدعي النظر بجديّة إلى حاجة التخصص للتنوع المستمر في محتوى وهيكل البرامج التدريسية نتيجة للتوسع في متطلبات التدريس في هذا التخصص، خاصة وأن محتويات المقررات الدراسية يتوجب أن تشمل في مضمونها عددا من المجالات الإنسانية والإجتماعية، وأن كل مرحلة من مراحل التطور في التخصص تتطلب إدخال أو إدماج عدد من التخصصات الأخرى، خصوصا في ظل تأثر تخصص علم المكتبات والمعلومات بالتكنولوجيا المتطورة باستمرار (جرجيس وعبد الله، 2013، 767).

وفي الجزائر تمت مراجعة البرامج التدريسية في مجال علوم المكتبات والمعلومات بالجزائر منذ سنة 1975 عدة مرات كما يلي:

- البرنامج الأول: 1975-1983 .
 - البرنامج الثاني: 1984-1990.
 - البرنامج الثالث: 1991-2000.
 - البرنامج الرابع: 2001-2005 (غرارمي، 2006، 87)، وهذه الفترة الأخيرة كانت **فاصلة ومحورية** فيما يتعلق بالإصلاحات التعليمية بالجزائر في مجال علوم المكتبات والمعلومات والتي تمثلت في استحداث نظام ال ل م د.
- وما يمكن ملاحظته أن التكوين في علم المكتبات والمعلومات بالجزائر له عدة سمات أهمها:
- كثرة الطلبة ونقص الهياكل البيداغوجية، إلا أنه بدأ يجد له حلا في السنوات الأخيرة.
 - ضعف التعاون بين مختلف الأقسام.
 - ضعف اعتماد الطرائق والوسائل التربوية والتكنولوجية الحديث في إعطاء الدروس.
- وبناء على ما سبق يتضح تأثر برامج تكوين أخصائي المكتبات والمعلومات بعدة معطيات عالمية، لما يعرفه العالم والبحث العلمي في الوطن العربي عموما وفي الجزائر خصوصا من تحولات (عبادة ومقناني، 2009، 1007).
- 6- نظام ال ل م د: نموذج لإصلاح التعليم العالي بالجزائر:**
- قصد إصلاح التعليم العالي وترسيخ ثقافة الجودة في التعليم والتفاعل مع المعارف العلمية الحديثة عملت الجزائر على تبني نظام ل م د الذي يعتبر من الأنظمة الحديثة نوعا ما المعتمدة في التكوين الجامعي في كبريات عواصم العالم الغربي وبعض الدول العربية، رغبة منها في التحديث والتطوير بما يتلاءم مع التحولات العالمية في ميدان التكوين الجامعي حتى لا تبقى على هامش هذه التطورات التي تشكل لها في الوقت ذاته رهانات حاسمة (قموح وآخرون، 2013).
- ونظام ل م د هو عبارة عن هيكلية جديدة لنظام التعليم العالي بالجزائر يتمحور حول ثلاث شهادات هي:

ل: ليسانس.

م: ماستر.

د: دكتوراه

يقوم على تأطير التكوين الجامعي حسب ثلاثة أطوار متميزة لرصد تطور كفاءات الطالب، ويحاول الرفع من نوعية التكوين الجامعي واثمين الشهادات الوطنية وربط مختلف الإختصاصات مع التركيز على الآفاق المهنية في كل الميادين، وبالتالي يعتمد التكوين على سداسيات ووحدات تعليمية أساسية تقدم معارف أساسية مرتبطة بالإختصاص وأخرى استكشافية تشمل تكوينا في مجالات متنوعة كالإتصال والتكنولوجيات الحديثة واللغات حيث تهدف إلى تطوير ثقافة الطالب، وتمكنه من وسائل العمل، وهناك وحدات منهجية وأخرى أفقية.

تتكون كل وحدة من مادة أو أكثر تقدم في شكل دروس نظرية وأعمال تطبيقية ومحاضرات وتدريبات، وتكون الدراسات على مستوى ما بعد التدرج دراسات متخصصة في أحد فروع المكتبات والتوثيق والمعلومات، تعتمد الدراسات الجامعية في هذا التخصص على المحاضرات النظرية والتطبيقية، تعادل الوحدات التطبيقية تلك النظرية، وقد تفوقها إذا أحسن توجيهها بشكل علمي (مقناني وعبادة، 2009، 1014).

ولقد بدأ العمل بهذا النظام في الجزائر منذ سبتمبر من سنة 2004.

مسار التكوين في نظام ل م د:

يعتمد نظام ل م د ليسانس-ماستر-دكتوراه على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة منها بشهادة جامعية:

- 1- مرحلة أولى: بكالوريا+3، تتوج بشهادة الليسانس.
- 2- مرحلة ثانية: بكالوريا+5، تتوج بشهادة الماستر.
- 3- مرحلة ثالثة: بكالوريا+8، تتوج بشهادة الدكتوراه.

شهادة الليسانس: هناك نوعان من شهادة الليسانس:

- فرع أكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس أكاديمية ويسمح لصاحبه بمتابعة الدراسة.
- فرع مهني: يتوج بشهادة ليسانس مهنية تمكن صاحبها من الاندماج في عالم الشغل.

هيكله مسالك التكوين في شهادة الليسانس:

- الطور الأول: يمتد لسداسيين على الأكثر، وهو للتعرف على الجامعة والتكيف معها واكتشاف التخصصات.
- الطور الثاني: يمتد لسداسيين على الأقل، وهو طور لتعميق المعارف والتوجيه التدريجي
- الطور الثالث: هو طور للتخصص، يمكن الطالب من اكتساب المعارف والكفاءات في التخصص المختار.

شهادة الماستر:

يدوم هذا التكوين سنتان ويسمح لكل حاصل على شهادة ليسانس "أكاديمية" والذي تتوفر فيه شروط الإلتحاق، كما أنه لا يقصى من المشاركة الحائزين على شهادة ليسانس مهنية، فبإمكانهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل، يحضر هذا التكوين في اختصاصين مختلفين:

- ماستر مهني: يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا
- ماستر بحث: يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي. (دليل نظام ل م د، 2019)

شهادة الدكتوراه:

وتتطلب شهادة البكالوريا +8، وبمعنى آخر هذا المستوى يكون مفتوحا لحاملي شهادة الماستر اكوين أكاديمي فقط في علم المكتبات والمعلومات، وهو يتطلب تحضير رسالة دكتوراه (قموح وآخرون، 2013، 715).

لقد برز نظام ل م د كبديل للنظام الكلاسيكي بعيوبه التي كان يعانيها كصعوبة التقييم، الرسوب، ضعف المناهج و المقررات من جهة، و كونه يسعى إلى تحسين نوعية التعليم وإرساء مسالك تكوينية مرنة ذات مناهج مستحدثة و فعالة من أجل تفعيل الناتج العلمي وكذا تنمية وتطوير القدرات الفكرية والمهنية للطلبة المتكونين من جهة أخرى وذلك من خلال إعماده على أنظمة السداسيات، الأرصدة، التكفل و المرافقة و كذا المقاربة بالكفاءات، بالإضافة إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة في عمليات التكوين.

كل ذلك من أجل تكوين طالب جامعي قادر على تحمل المسؤوليات ومواجهة المتطلبات الملحة للمجتمع ولهذا فإن الإتجاهات الحديثة في مجال التعليم تهدف إلى تلقين الطالب طرق الوصول إلى المعلومات والإطلاع عليها (مزيش، 2006، 103).

7- المناهج التكوينية في ظل نظام ل م د بأقسام علوم المكتبات والمعلومات:

في الربع الأخير من القرن الماضي بدأت رياح التغيير تهب على أقسام المكتبات والوثائق في الوطن العربي، وذلك من خلال الدعوة إلى التطوير، وإذكاء الاتجاهات المعلوماتية في أقسام المكتبات لكسر طوق الجمود في برامج تلك الأقسام في الفترة الماضية، وما إن حل العقد الأخير من القرن العشرين حتى وجدت أقسام المكتبات والوثائق نفسها أمام منعطف مهم وحاسم، إذا ما أرادت أن تستمر في تحمل مسؤولية إعداد وتهيئة الطاقات البشرية المهنية المطلوبة لمؤسسات المعلومات من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات، فكانت أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التغيير والتطوير والمواكبة، وإما التلاشي والانحيار أمام المستجدات والتكنولوجيات التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بسوق العمل.

حيث كان على المكتبات ومراكز المعلومات في تلك الفترة مواجهة أوضاع جديدة لم تتعامل معها من قبل (جرجيس، 2007).

إن الأهداف الأساسية من التكوين في علم المكتبات والمعلومات هي تلقين المتكونين الطرق والأساليب النظرية والعملية التي تساعدهم على التحكم في هذا السيل من المعلومات بالسرعة المطلوبة (نابتي، 2006، 61)، دون أن نهمل دور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال وما أفرزته من تطورات أثرت على جميع

المجالات بما فيها مجال المكتبات والمعلومات، وبفضل المفاهيم والإبتكارات الحديثة تطور مجال التعليم وأصبح المعلم عبارة عن موجه بعدما كان يعتبر المصدر الأساسي لتلقي المعرفة وهو ما أدى ما إلى استقلالية المتعلم (بودربان، 2006، 53).
ويعد نظام ال ل م د أحد أهم ركائز التغيير التي مست أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجزائر من خلال الإصلاحات الجذرية التي جاء بها في محاولة لتجاوز عقبات خلفتها أنظمة كلاسيكية قديمة مبنية على التلقين وعلى فكرة أن المكون وحده هو من يملك المعلومة، إذ طرأت على المناهج التكوينية في ظل هذا النظام الجديد العديد من التحولات، وهبت عليها رياح التغيير من مناح عدة، الشيء الذي جعل الفرق بين هذه المناهج والمقررات وسابقتها في الأنظمة الكلاسيكية شاسعا، وذلك من خلال الاختلاف في طرق تقديم الدروس وعدم الإعتماد على الطرق التقليدية وجعل المتكون في قلب العملية التعليمية مع ترسيخ ثقافة التكوين الذاتي أين تقلص دور المكون إلى موجه للمتكون فحسب، وكذا توسيع حظوظ الطالب في عمليات البحث عن المعلومات.

بالإضافة إلى تكثيف الحجم الساعي للمحاضرات والتطبيقات ومحاولة التوجه نحو الأعمال التطبيقية والموجهة وكذا الزيارات الميدانية بدلا من التركيز على المحاضرات الشفهية، ضف إلى ذلك التغيير في طبيعة المقاييس المدرسة وجعلها تتناسب والبيئة الحالية وكذا التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الإتصال، من خلال محاولة تكثيف المقاييس ذات الطبيعة التقنية والمعتمدة أكثر على التكنولوجيا، دون أن ننسى تغير طرق التقييم من خلال عدم الإعتماد فقط على نتائج الإختبارات لتقييم مستوى الطالب، وإنما اتباع سياسة التقييم المستمر من خلال الأعمال الموجهة سواء الصفية منها أو المنجزة خارج أسوار الجامعة.

كل هذه الأمور والتحديات التي جاء بها نظام ل م د والمستجدات التي طرأت على طرق التدريس والمناهج التكوينية والتي استحدثت باستحداث هذا النظام في المنظومة التعليمية فرضت التوجه نحو إيجاد حلول جديدة وأكثر دقة من أجل مواكبة التطورات وتحقيق نتائج أفضل في مجال التكوين.

8- تصور التعليم في ظل نظام ل م د

بما أن عصرنا الراهن يعرف بعصر الثورة التكنولوجية والانفجار المعرفي، فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وحولت الوسائل التكنولوجية الحديثة العالم إلى قرية كونية صغيرة. وانعكس هذا التطور في مجالات عديدة، إلا أن المجال الذي استفاد منه بصورة كبيرة هو التعليم، الذي يعتمد على هذه التقنيات ونتيجة لهذه الثورة في أساليب وتقنيات التعليم، والتي وفرت الوسائل التي تساعد في تقديم المادة العلمية للطلاب بصورة سهلة وسريعة وواضحة، نشأت أشكال مختلفة من التعليم، تتناسب وحاجات المتعلمين وطبيعة الأدوات المتوفرة للاتصال، وخضعت المناهج التعليمية لإعادة نظر لتواكب المتطلبات الحديثة في مجتمع المعلومات، وتم الاهتمام بتزويد الأفراد بالمهارات التي تؤهلهم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات. وبدأ سوق العمل، من خلال حاجاته لمهارات ومؤهلات جديدة، يفرض توجهات واختصاصات مستحدثة في مجال التعليم الجامعي (عبد المجيد، 2008). ويستوجب القيام بالعديد من الإصلاحات الجذرية التي تفي بغرض التطوير والتقدم.

وفي الجزائر يهدف إصلاح النظام الجامعي الجديد المدرج من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى جعل الشهادات وطلبات التكوين والتخصصات أكثر وضوحاً... إنه يرمي من جهة أخرى إلى إحداث انسجام محكم في المسارات الجامعية ومحتويات التكوين على المستوى الوطني والدولي.

إن هذا الإصلاح المبني أساساً على نظام ل م د (ليسانس-ماستر-دكتوراه) سيساهم في ضبط المبادئ الكبرى للتكوين والمتمثل في النقاط التالية:

- تحسين نوعية التكوين الجامعي.
- تلاؤم نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم.
- اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.
- تسهيل حركية الطلبة وتوجيههم.
- تثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها.
- تثمين العمل الذاتي للطلبة.

- تنصيب إجراءات لمرافقة الطلبة في أعمالهم.
- تنمية التكوين عبر مختلف مراحل الحياة، إلى جانب التكوين الأولي.
- فتح الجامعة على التكوين العالي الخارجي (دليل نظام ل م د، 2019).

كما أن تطوير البرامج الأكاديمية في علم المكتبات والمعلومات يستوجب تخطيطا هادفا إلى تغيير الطرق التقليدية واستحداث التطور المنشود باستخدام التكنولوجيات الحديثة (عبادة ومقناني، 2009، 1023)

9- دور الإصلاحات التعليمية في تحقيق المشاركة المجتمعية

إن الولوج في عصر المعرفة الذي يركز على استغلال التقنيات الحديثة في شتى مناحي الحياة المعاصرة، يتطلب الارتقاء بالرؤية المستقبلية وإعادة النظر في أساليب العمليات التقليدية على كافة الأصعدة وخاصة الصعيد العربي، فقد غدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة حياة، وليست مجرد أدوات رفاهية مقتصرة على مجال معين أو نخبة اجتماعية.

وفي ظل التوجه العالمي نحو اقتصاديات المعرفة التي تعتمد بشكل أساس على التقنيات الحديثة لاستغلال المعرفة في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي واستغلال الموارد المختلفة خير استغلال، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة بقاء بين الأمم وأداة لا يمكن الاستغناء عنها في ظل عالم مفتوح يعتمد على القدرة التنافسية كمعيار للتقدم والازدهار (عبد المجيد، 2008).

ولقد فرضت التطورات السريعة والمتلاحقة في تقنيات الحاسب الآلي والاتصالات والمعلومات أعباء ومسؤوليات كبيرة على تعليم المكتبات والمعلومات، باعتباره معنيا بدرجة أساسية بتخريج الكوادر العلمية القادرة على الأخذ بزمام تلك التطورات والتفاعل معها والإستفادة منها، إلا أن واقع الحال يفيد بوجود فجوة بين ما يدرسه الطالب أكاديميا وبين الواقع الذي يجد نفسه فيه بعد التخرج (أمين، 2013، 706).

وما يميز المجتمعات المتقدمة أخذها بأسباب التطور والعمل على مواكبة المستجدات الحديثة بما يخدم مصالحها ويحقق لها بلوغ أهدافها المنشودة، ولما كانت متابعة المستجدات الحديثة ومحاولة مواكبتها أمر أساسي لأي عمل يراد له التطور، فإن العديد من المهتمين في جميع المجالات والمهن عملوا على السعي حثيثا لتحقيق

ذلك التغيير مستخدمين في سبيل ذلك الكثير من المناهج العلمية والخبرات العملية للخروج بأمر يكون تطويرا لا تغييرا، والحديث عن مراجعة المناهج التعليمية وتقومها أمر محمود وضروري لاستمرار أي مؤسسة تعليمية تريد النفع والرقى بمستوى خريجها، فالمناهج التعليمية في أقسام المكتبات والمعلومات مرت بالكثير من التغييرات سواء في المناهج التعليمية أو في طرق التدريس (أمين، 2013، 708). حيث أن التكوين المهني في ظل نظام ال ل م د يركز على متطلبات سوق العمل، ويتم وفقه تحديد البرامج والمقررات الدراسية، ومن هنا يكون المنتج شخصا مكتسبا لمهارات تقنية ومهنية، لكن الملاحظ بخصوص هذا النوع من التكوين هو عدم وجود تطبيق له على أرض الواقع، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود أرضية تفاهم وتعاقد بين مؤسسات العمل والجامعة، الشيء الذي حد نوعا ما من تطبيق هذا النوع من التكوين، ولقد عملت الجامعات الجزائرية بمختلف كلياتها وأقسامها ورغبة منها في إنجاح هذا النظام على إكساب مختلف الدارسين فيها المعارف والخبرات التي تعتبر من المبادئ التي تحدد مستوى المهارات والمعارف والقدرة على التكيف لأجل بناء مشاريعهم العلمية، فضلا عن الإستجابة إلى تطور المهن ومواءمة متطلبات سوق العمل.

ويمكن نظام ال ل م د من اقتراح أنشطة لصالح طلبة السنوات النهائية، من أجل مساعدتهم في تحقيق فهم أفضل لمسارهم المهني، يمكن أن تشمل دورات تكوينية مثل:

- إجراء تربصات داخل الشركات على نحو كاف من التأطير من طرف المشرفين عليها.
- معرفة الشركة (إنشاء، إدارة وتسييرا) بمساهمة الشركاء المعنيين (غرف التجارة، البنوك، رجال القانون...).
- تقديم المساعدة فيما يتعلق بتقنيات التعبير الشفوية والكتابية الموجهة لمقابلات التوظيف المهني (كتابة السير الذاتية ورسائل التقديم...).
- إجراء لقاءات مع المهنيين للتعرف على عالم الشغل.

غير أنه وحتى تتحقق هذه المستويات من التكوين حسب توصيف النظام الجديد وأيضا تلك المتعلقة بالمتابعة، ينبغي أن تكون لعملية التأهيل العلمي والعملية أهدافا تستجيب لمختلف هذه المستويات، وأن تكون مدعمة بمقررات دراسية تساهم في تجسيدها على أرض الواقع (قموح وآخرون، 2013، 716-717).

خاتمة:

إذا كان نجاح مؤسسات المعلومات يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية الخدمات التي تقدمها للمستفيدين منها ومدى استجابتها لمطالب روادها في مختلف مجالات الإعلام العلمي والتقني، فإنه يتوقف كذلك على نوعية العاملين فيها، وخبرتهم وكفاءتهم (قموح، 2001، 11)، بالإضافة إلى ما حصلوه من مستويات تعليمية نظرية وعملية تمنحهم القدرات والمهارات التي تتطلبها مهنة المعلومات نظرا لما يعرفه التخصص والمهنة من تغيرات نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي أدخلت عليها العديد من المهام الجديدة مثل الآلية والتقنية وغيرها، ذلك أن تنمية الموارد البشرية تتوقف إلى حد كبير على نوعية العليم والتأهيل العملي الذي تتلقاه خلال فترة التكوين، وما بعدها، أي وفق ما يعرف بالتدريب أثناء الخدمة أو التعليم المستمر، أما فقدان التدريب أو نقصه وقصوره، فيعد مؤشرا على ضعف التكوين، بالرغم من أن مستويات التدريب العملي تتفاوت في تخصص المكتبات والمعلومات بين مؤسسة وأخرى (قموح وآخرون، 2013، 724).

ولذلك سعت مختلف أقسام المكتبات والمعلومات بالجزائر إلى إدخال نظام لمدد كأسلوب جديد من ضمن جملة الإصلاحات التي مر بها التعليم العالي في الجزائر على مدار عقود من الزمن بهدف إعطاء نفس آخر للتعليم الجامعي، إذ مكن من تحسين مردودية التكوين كونه يقدم خيارات أكبر وتخصصات أكثر، ويفسح المجال واسعا للمتعلمين لإبراز قدراتهم كما يمكن المتخرجين من هذه الأقسام من مواجهة التحديات التي تعترضهم في معترك عالم الشغل، وتجعلهم على علم ودراية بالمتغيرات الحاصلة من جهة وعلى قدرة على التأقلم معها ومجابتها من جهة ثانية.

توصيات الدراسة:

بعد إجراء الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- السعي المستمر لتغيير أو تعديل المناهج التكوينية لتناسب مع المتغيرات الحاصلة، والتي تتماشى والبيئة المحلية.
- 2- ضرورة إعطاء الأولوية للعنصر البشري ضمن عملية التكوين الجامعي من معلمين ومتعلمين.
- 3- إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضمن أساليب وطرق التدريس، وتدعيم المرافق البيداغوجية المساعدة على العملية التعليمية.
- 4- القيام بالدراسات الجديدة والمستمرة لمعرفة احتياجات مؤسسات المعلومات التي تستوعب خريجي أقسام المكتبات والمعلومات.
- 5- التركيز على إصلاح التعليم بشكل جدي وليس مجرد تغيير المسميات.
- 6- الحرص الدائم والمستمر على التفتح على سوق العمل وتخريج دفعات تتناسب ومتطلبات المجتمع التوظيفية، من خلال إيجاد نقاط الالتقاء بين المناهج المدرسة وبين متطلبات سوق الشغل.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أمين، نجاتة وليم جرجس. 2013. دور مؤسسات التعليم العالي بالسودان في تنمية وتطور مهنة المكتبات في زمن تقنية المعلومات والاتصالات. أعمال مؤتمر الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الرابع والعشرون: مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات: الواقع والتوجهات المستقبلية. المدينة المنورة. 26-27 نوفمبر.
- 2- بودريان، عز الدين. 2006. تكوين المكتبيين: جهاز وقاية ضد المتغيرات. مجلة المكتبات والمعلومات، مج.3.ع.1.
- 3- بوعزة، عبد المجيد، نعيمة، حسن جبر. 2001. دراسة تقييمية للمواءمة بين إعداد مختصي المعلومات واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان. المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، 10.
- 4- جرجيس، جاسم محمد. أضواء على برامج تدريس علوم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. - cybrarians journal . ع 12 (مارس) .
- 5- جرجيس، جاسم محمد، عبد الله، خالد عتيق سعيد. 2013. المهارات والكفايات المهنية الواجب توافرها في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية. أعمال مؤتمر الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الرابع والعشرون: مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات: الواقع والتوجهات المستقبلية. المدينة المنورة. 26-27 نوفمبر.
- 6- جيدر، ماتيو. 2004. منهجية البحث: دليل الباحث المبتدئ في الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية. دمشق: وزارة الثقافة.
- 7- دليل نظام ل م د. 2019. معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2. متاح على الخط المباشر، تمت الزيارة يوم: 20-08-2019. www.univ-constantine2.dz
- 8- عبادة، شهرزاد، مقناني، صبرينة. 2009. تطوير البرامج الأكاديمية لتكوين أخصائي المعلومات بقسم المكتبات. جامعة منتوري (قسنطينة) بالجزائر.

- أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (إعلم): نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين: رؤية مستقبلية. الدار البيضاء، 9-11 ديسمبر.
- 9- عبد المجيد، حذيفة مازن. 2008. تطوير وتقييم نظام التعليم الإلكتروني التفاعلي للمواد الدراسية الهندسية والحاسوبية. رسالة ماجستير: نظم المعلومات الإدارية: الأكاديمية العربية: الدنمارك.
- 10- غرارمي، وهيبة. 2006. التكوين العالي في مجال المكتبات والمعلومات بالجزائر: نشأته، واقعه وتطوره في ظل التغييرات الجديدة. مجلة المكتبات والمعلومات. مج 3، ع1، نوفمبر.
- 11- غربي، علي. 2006. أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية. قسنطينة: مطبعة Cirta copy.
- 12- قموح، ناجية، بودربان، عز الدين، بوخالفة، خديجة. 2013. التكوين في علم المكتبات والمعلومات بالجزائر في ضوء نظام (ل م د): دراسة ميدانية. أعمال مؤتمر الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الرابع والعشرون: مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات: الواقع والتوجهات المستقبلية. المدينة المنورة. 26-27 نوفمبر.
- 13- قموح، ناجية. 2001. العاملون في المكتبات العامة بالجزائر: نظامهم الأساسي ومؤهلاتهم. المؤتمر الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: المكتبات العربية في مطلع الألفية الثالثة: بنى وتقنيات وكفاءات متطورة. الشارقة. 5-8 نوفمبر.
- 14- مزيش، مصطفى. 2006. الجامعة والمكتبة ودورهما في تدريس المستفيدين. مجلة المكتبات والمعلومات، مج.3، ع.1.
- 15- نابتي، محمد الصالح. 2006. التكوين في علم المكتبات وأثره على السير الحسن لمكتبات الجامعة. مجلة المكتبات والمعلومات، مج.3، ع.1.